

Distr.: General
2 November 2010
Arabic
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

تتقدم البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة بتحياتها إلى رئيس مجلس الأمن، وتشرف بأن تحيل طيه رسالة من معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية جمهورية العراق (انظر المرفق)، مشفوعة بالتقرير الفصلي بشأن خطة العمل والجدول الزمني للانتقال إلى الترتيبات التي ستحل محل صندوق تنمية العراق، وفقاً للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، (انظر الضميمة). وترجو البعثة ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن، وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

صاحب السعادة السيد روغولدا؛
رئيس مجلس الأمن

استنادا إلى الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩) التي تطلب من حكومة العراق تقديم تقرير فصلي إلى مجلس الأمن يتضمن خطة عمل وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق، يشرفني أن أرفق لكم تقرير حكومة العراق الفصلي الثالث المتضمن تقييم التقدم المحرز استنادا إلى خطة العمل؛ والذي أعدته اللجنة الوزارية المعنية بوضع آلية كاملة لضمان حماية أموال العراق بعد انتهاء ولاية صندوق تنمية العراق التي يرأسها نائب رئيس الوزراء، والمشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٥ لسنة ٢٠١٠. سأكون ممتنا إذا ما قمتم بتعميم هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن.

(توقيع) هوشبار زيباري

وزير خارجية جمهورية العراق

بغداد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

تقرير حكومة العراق الفصلي الثالث

عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، وإلحاقاً بتقرير حكومة العراق الفصلي الثاني الوارد في الوثيقة S/2010/365 والأول الوارد في الوثيقة S/2010/153، اللذين أعدتهما اللجنة الوزارية المعنية بوضع آلية كاملة لضمان حماية أموال العراق بعد انتهاء ولاية صندوق تنمية العراق استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٩٠٥، التي يرأسها نائب رئيس الوزراء والمشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٥ لسنة ٢٠١٠، وفي ضوء الملاحظات التي أشار إليها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/2010/359 عملاً بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن أعلاه، واستناداً إلى توافق أعضاء مجلس الأمن على أن يكون التقرير الفصلي الثالث للعراق هو التقرير الأخير، تود حكومة العراق بيان الآتي:

١ - الموضوعات المستكملة للخطة والجدول الزمني للانتقال من صندوق تنمية العراق إلى ترتيبات الخلف

دعت الفقرة (٥) من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩) حكومة العراق إلى أن تضع خطة العمل والجدول الزمني الضروريين بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأن تكفل الانتقال في الوقت المناسب وبفعالية، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية. وقد تضمن تقرير حكومة العراق الفصل الأول (S/2010/153) الإشارة إلى خطة وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق إلى ترتيبات الخلف وفق توقيتات زمنية تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبالنسبة لحكومة العراق، فقد كان معروفاً أن تنفيذ هذه الخطة يعتمد، إلى حد ما، على توصلها إلى تسوية الديون ومطالبات الشركات والأفراد، ويعتمد، بشكل أساسي، على إمكانية توفير الحماية لأموال العراق وعائداً النفطية بالقدر الذي توفره الفقرة (٢٠) من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وخلال الفترة التي أعقبت التقرير الفصلي الثاني، استمرت حكومة العراق في جهودها لتحديد الحصانة المتاحة لاحتياطات البنك المركزي العراقي وأموال حكومة العراق، وحسب الولاية القضائية للدول التي ينوي العراق فتح حسابات فيها، فقد أجرى محافظ البنك المركزي العراقي مشاورات رسمية مع البنك المركزي الفرنسي، على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدولي التي عقدت في واشنطن خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر إلا أن نتائج هذه الجهود وتلك التي سبقتها، لم تسفر عن ما هو أفضل مما ذكر في تقرير العراق الفصلي الثاني، وهو أن الحصانة التي من المفترض أن توفرها البنوك والمؤسسات الأجنبية التي تم الاتصال بها لا ترقى إلى مستوى

الحصانة التي يوفرها قرار لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولقد أشارت حكومة العراق في تقريرها الفصلي الثاني إلى أنها ستحدد موقفها بشأن استمرار حكومة العراق في تقريرها الفصلي الثالث في ضوء اتصالاتها مع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وفي ضوء التوصل إلى ترتيبات قانونية بشأن المطالبات التي ورثها العراق من النظام السابق. وعليه فإن حكومة العراق، وعلى الرغم من أنها قد توصلت إلى بعض الترتيبات القانونية بشأن المطالبات المشار إليها أعلاه، إلا أنها لم تحصل على الضمانات اللازمة لتوفير الحصانة على أموال العراق، وأنها تجد نفسها مضطرة إلى طلب تمديد الحماية لصندوق تنمية العراق لمدة سنة أخرى، وأنها تتطلع إلى أن يتفهم مجلس الأمن طلب العراق، في ضوء الظروف الصعبة التي يمر بها، وعدم توصل الكتل والمكونات السياسية في العراق إلى توافق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، ولغاية إعداد هذا التقرير، وأن يأخذ في الاعتبار أن حكومة العراق قطعت شوطا كبيرا في مجال تسوية الديون السيادية والمطالبات التجارية والمطالبات الموروثة عن النظام السابق والعقود المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء، وأنها قد حققت تقدما كبيرا في الوفاء بخطة العمل والجدول الزمني للانتقال إلى ترتيبات الخلف كما هو مؤشر في تقرير العراق الفصلي الأول.

٢ - واقع الديون وبرنامج حكومة العراق بما فيها الاتفاقيات الثنائية مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس

(أ) الاتفاقيات الثنائية مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس: لقد أشرنا في تقرير العراق الفصلي الثاني إلى رسائل السيد وزير المالية في الحكومة العراقية إلى الدول الدائنة للعراق من خارج نادي باريس، وفي أعقاب تلك الرسائل تمت اتصالات مع كل من باكستان وبولونيا وتركيا والبرازيل، إلا أنه لم يحصل تقدم ملموس ونهائي في تصفية الديون مع تلك الدول لأسباب فنية تتعلق بنوعية المطالبات أو تواريخ احتساب الفوائد التأخيرية، أو بالأزمة المالية العالمية. وتقوم مؤسسة (هوليكان لوكي) المستشار المالي لوزارة المالية العراقية بمتابعة مسألة الديون مع الدول الدائنة. وفي هذا الصدد، فإن العراق يتطلع إلى المجتمع الدولي لمساعدته في إيجاد تسوية لتلك الديون.

أما فيما يتعلق بديون مجلس التعاون الخليجي فلا زال الموقف كما هو مؤشر في تقرير العراق الفصلي الثاني، ويتطلب مساعدة الدول الشقيقة والصديقة للتعجيل بتسوية تلك الديون في ضوء الخطوات التي اتخذها نادي باريس لتسوية الدين العراقي.

(ب) المطالبات التجارية: لقد بينت حكومة العراق في التقريرين الفصلين السابقين البرنامج الذي اعتمدته حكومة العراق لتسوية مطالبات هذه الشركات، وهو عرض الشراء النقدي بنسبة ١٠,٢٥ في المائة من قيمة إجمالي الدين، وهذا البرنامج ما زال ساري المفعول لغاية إعداد هذا التقرير وفي هذا الصدد نود أن نبين بأن هناك نوعين من هذه المطالبات:

- مطالبات الدائنين التجاريين الذين شاركوا في عروض التسويات السابقة، إلا أنهم رفضوا العروض لعدم قناعتهم بنسبة عرض الشراء النقدي، وتبلغ هذه المطالبات بحدود (٧٤٤) مليون دولار أمريكي، ومن ضمن هذه المجموعة الشركات البريطانية المنوه عنها في تقرير العراق الفصلي الثاني. أن هذه الشركات تشارك الآن مجددا في عرض التسويات الأحادية.

- مطالبات الدائنين التجاريين الذين لم يشاركوا في عروض التسويات السابقة التي قدمتها حكومة العراق، ولم يتقدموا بمطالباتهم إلى شركة (أرنست ويونغ) الوكيل المحاسبي والتدقيقي لوزارة المالية العراقية. أن حجم ذلك المطالبات غير معروف لحد الآن وكذلك مدى أحقيتها ومصداقيتها، ولا يمكن تحديدها والاعتراف بها إلا بعد خضوعها إلى عملية التدقيق والمطابقة. ولدى العراق مخاوف من أن يحاول هؤلاء الدائنون التجاريون المجهولون الحجز على الأموال والأصول العراقية الموجودة في خارج العراق بعد رفع الحصانة التي توفرها قرار مجلس الأمن وآخرها القرار ١٩٠٥ لسنة ٢٠٠٩. وعليه فإن حكومة العراق تتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي في هذا المجال، والنظر في إمكانية أن يشير قرار مجلس الأمن القادم المتعلق بتمديد الحصانة إلى ما يفيد بأن حكومة العراق غير مسؤولة عن مثل تلك المطالبات بعد نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١. إن مثل هذه الوثيقة ستسهل، وبشكل كبير، عملية إنهاء الحماية على صندوق تنمية العراق، وتمهد الطريق إلى إجراءات الانتقال إلى ترتيبات الخلف.

(ج) العقود المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء: تستمر حكومة العراق في اتصالاتها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة - مكتب المشرف المالي من أجل تسوية العقود المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء، عن طريق دفع مبالغ العقود التي تتوفر على وثائق الاستلام. وخلال اجتماع الخبراء العراقيين مع مكتب المشرف المالي في عمان بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تم مناقشة الإجراءات التي من شأنها أن تعجل بتسوية تلك العقود، وبشكل خاص العقود الـ ٢٦ التي طلب العراق دفع مبالغها، إضافة إلى العقود

الأخرى التي تتوفر على وثائق استلام، ووفق توقيتات زمنية محددة تفضي إلى غلق البرنامج نهاية العام الحالي ٢٠١٠ وفي هذا الصدد، فإن حكومة العراق تتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام الفصلي الثاني (S/2010/359)، "إنه في حالة عدم تلقى الأمانة العامة لوثائق استلام العقود المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن مجلس الأمن قد يرغب في النظر إلغاء العقود المتبقية".

(د) المطالبات الفردية الموروثة عن النظام السابق: لقد أشرنا في تقرير العراق الفصلي الثاني أن مسودة اتفاق قانون يقوم على تسوية هذه المطالبات عن طريق صفقة شاملة تبرم بين حكومة العراق وحكومة الدولة ذات العلاقة معروض على الجهات القانونية العراقية المختصة لتدقيقه. لقد تم تدقيق مسودة الاتفاق من قبل تلك الجهات، ورفعته إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليه بموجب قراره رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠١٠، وتمت إحالة مسودة الاتفاق إلى مجلس النواب للمصادقة عليه.

٣ - تقييم التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية

لقد اتخذت حكومة العراق الخطوات التالية:

(أ) تعمل وزارات الدولة حالياً بموجب قوانين وهياكل تنظيمية نافذة والبعض منها جرى تحديثها لغرض مواكبة التغييرات الحاصلة على طبيعة عملها، وهي حالياً في مراحل عرض مختلفة، أما على مجلس الوزراء، أو مجلس شورى الدولة، أو على مجلس النواب، ومن المؤمل تشريعها عند انعقاد البرلمان وتشكيل الحكومة.

(ب) لدى وزارة المالية دليل للوصف الوظيفي نافذ المفعول ومعتمد من قبل كافة الوزارات، وقد قام البعض منها بتحديث الوصف الوظيفي لها وبما ينسجم مع التغييرات الحاصلة في أنشطتها وستتم المصادقة عليها عند تشكيل الحكومة.

(ج) إن اللجنة المكلفة باختيار رئيس وأعضاء إدارة مجلس الخدمة الاتحادي مستمرة في عملها لاختيار من تنطبق عليهم الشروط المطلوبة لإشغال المناصب أعلاه، وقد بلغ عدد المؤهلين لذلك بحدود ٣٩ مرشحاً، وستقوم اللجنة بإرسال أسماء المؤهلين بالشكل النهائي إلى هيئة التزاهة لبيان مدى سلامة تصرفاتهم المالية.

(د) قامت وزارة المالية بجمع وتوحيد التعليمات المالية وهي بصدد توزيعها على وزارات الدولة للعمل بموجبها.

(هـ) النظام الشامل للقياس والمعايرة: بالتنسيق مع لجنة الخبراء الماليين يقوم ديوان الرقابة المالية بمتابعة مراحل إنجاز نظام القياس والمعايرة مع وزارة النفط على أساس

فصلي، وتم تزويد لجنة الخبراء بالموقف من تنفيذ النظام لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، علماً أن شركة برايس ووتر هاوس أنجزت تقريرها الخاص بتقييم النظام وتم تقديمه إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في اجتماعه الذي انعقد في عمان/الأردن يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وفي أدناه موقف معدات القياس في موانئ تصدير النفط الخام العراقي.

ميناء البصرة النفطي

استمرار العمل بقياس النفط المصدر من الميناء بواسطة المنظومة، وسيتم التعاقد مع فاحص ثالث جديد بعد انتهاء عقد الخدمة مع شركة (SGS).

ميناء خور العمية النفطي

تم نصب منظومة قياس تتكون من ١٢ عداداً وسيتم اعتماد قراءتها بعد منح شهادات المعايرة للمنظومة من قبل فاحص ثالث (SGS) علماً أن القياسات الحالية عن طريق ذرعة الناقلة معتمدة ضمن معايير القياس العراقية والعالمية.

ميناء جيهان التركي

تم التعاقد من قبل شركة تسويق النفط مع فاحص ثالث (Inspectorate Hellas) للعمل في الميناء والتي باشرت العمل بداية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وبالتنسيق مع شركة نفط الشمال والجانب التركي للإشراف على قياسات الكميات المصدرة بواسطة منظومات القياس المذكورة وقياس الناقلات لتكون وسيلة أخرى إضافية متاحة للقياس. (انظر الملحق رقم ١، وهو جدول يبين نتائج خطة نصب معدات قياسات نقل الملكية لغاية ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠).

(و) أما بالنسبة لمتابعة موضوع أموال العراق في الخارج فهو موضوع اهتمام اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض في جلسة مجلس الوزراء في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، ولم يحصل تطور جديد عما تمت الإشارة إليه في تقرير العراق الفصلي الثاني.

(ز) فيما يخص انجاز الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٠٨ فقد صدر بموجب تقرير ديوان الرقابة المالية المرقم ١١٢٩٨/٣/٣/٤ في ١١٢٩٨/٣/٤، وأن هيئة الرقابة المالية المكلفة بتدقيق الحساب الختامي لعام ٢٠٠٩ مستمرة بالتدقيق وبانتظار استلام البيانات المالية بالشكل النهائي.

(ح) تم من خلال الاجتماعات المتواصلة مع رؤساء هيئات ديوان الرقابة المالية العاملة في الجهات المعنية ومع ممثلي تلك الجهات تصفية العديد من الملاحظات الواردة في تقارير مراقبي حسابات صندوق تنمية العراق لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وأدناه موقف تصفية تلك الملاحظات:

ملاحظات تمت تصفيتها	ملاحظات قيد التصفية	ملاحظات لا زالت قائمة	المجموع
١٨٠ (٦٢ في المائة)	٨٨ (٣٠ في المائة)	٢٣ (٨ في المائة)	٢٩١ (١٠٠ في المائة)

علما أن هناك متابعة تفصيلية للملاحظات التي لا زالت قائمة، بحيث أن أغلب تلك الملاحظات تحتاج إلى معالجات على المستوى القانوني والإداري مثل ذلك: معالجة أضرار الحرب، مكننة الأنظمة المالية والإدارية وعقود الوكالات الأمريكية. تجدر الإشارة إلى أن الملاحظات الواردة في مسودة تقرير شركة KPMG عن نتائج تدقيق صندوق تنمية العراق لعام ٢٠٠٩ قد تمت مناقشتها تفصيليا مع ممثل الشركة وتم الاتفاق على أن يقدم التقرير النهائي في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

رابعا - الاستنتاجات

- استنادا إلى خطة العمل والجدول الزمني التي تقدمت بهما حكومة العراق في تقريرها الفصل الأول، فإن خطوات مهمة قد قطعت في مجال تسوية الديون السيادية والمطالبات التجارية. والمطالبات الموروثة من النظام السابق والعقود المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء وفي تعزيز الرقابة المالية والإدارية.
- أن حكومة العراق ترغب في غلق برنامج النفط مقابل الغذاء في نهاية هذا العام ٢٠١٠، وذلك عن طريق دفع مبالغ العقود التي تتوفر على وثائق استلام وإلغاء العقود التي لا تتوفر على مثل هذه الوثائق وبالكيفية التي يراها مجلس الأمن مناسبة.
- أن الحصانة المعروضة على العراق من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لا ترقى إلى مستوى الحصانة التي يوفرها قرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق.
- أن لدى العراق مخاوف من أن يحاول الدائنون التجاريون الذين لم يشاركوا في عروض التسويات السابقة التي قدمتها حكومة العراق منذ عام ٢٠٠٤ عن طريق شركة أرنست ويونغ، للحجز على الأموال والأصول العراقية في الخارج بعد رفع الحصانة عن صندوق تنمية العراق، وعليه فإن حكومة العراق ترى أهمية أن يتضمن

قرار مجلس الأمن المقبل المتعلق بحصانة صندوق تنمية العراق فقرة تشير أن العراق غير مسؤول عن مثل تلك المطالبات بعد نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١. أن مثل هذه الإشارة ستسهل بشكل كبير عملية إنهاء الحصانة على صندوق تنمية العراق.

- تمديد الحصانة لصندوق تنمية العراق لمدة سنة أخرى، استناداً إلى ما جاء في أعلاه، وإلى ما جاء في بيان لجنة الخبراء الماليين بشأن متابعة التقرير الفصلي الثاني للحكومة العراق في جلسة مجلس الأمن بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، وأخذين بنظر الاعتبار الظروف التي يمر بها العراق، وعدم توصل الكتل والمكونات السياسية في العراق إلى توافق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، ولغاية إعداد هذا التقرير، الأمر الذي أثار، بشكل أو بآخر، على إمكانيات المؤسسات الحكومية في الاستجابة السريعة للتنفيذ الكامل والشامل لخطة العمل، بالطريقة التي توفر مستلزمات الانتقال إلى ترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق والمجلس الدول للمشورة والمراقبة.

الملحق ١

نتائج تنفيذ خطة نصب معدات القياس لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

(١)	(٢)	(٣)	(٤/٣)	الشركة
الخطة	المخطط لغاية ٣٠ أيلول/	المنفذ لغاية ٣٠ أيلول/	نسبة التنفيذ	
الإجمالية	سبتمبر ٢٠١٠	سبتمبر ٢٠١٠	في المائة	
منظومات التصدير				
١٨٨	٧٦	٨٦	١١٣	نפט الشمال
١٣٧	١٦	٤٣	٢٦٩	نפט الجنوب
٦٥	١٢	٢٩	٢٤٢	نפט ميسان
منظومات التوزيع				
٢٣٩	٢٣٩	١٩٥	٨٢	مصافي الشمال
٥٩٢	١٠٧	١٨٧	١٧٥	مصافي الوسط
١٣٧	٦٧	٢٤	٣٦	مصافي الجنوب
٦٩	٢٨	٣٩	١٣٩	غاز الشمال
٢٠	٨	٣	٣٨	غاز الجنوب
٤١٠	٤٠٢	٣٦٥	٩١	خطوط الأنابيب
٢ ٩٩٢	٢ ٣١٣	٦٩٥	٣٠	توزيع المنتجات
٤٩	٣٤	٢٥	٧٤	تعبية الغاز
٤ ٨٩٨	٣ ٣٠٢	١ ٦٩١	٥١	المجموع

الملحق ٢

الموقعون على محضر اجتماع اللجنة الوزارية لحماية أموال العراق المنعقد يوم
الثلاثاء المصادف ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(توقيع) باقر جبر الزبيدي وزير المالية عضو	(توقيع) هوشيار محمود زيباري وزير الخارجية عضو	(توقيع) روز نوري شاويس نائب رئيس الوزارة اللجنة الوزارية
(توقيع) دارا نور الدين بهاء الدين وزير العدل عضو	(توقيع) علي غالب بابان وزير التخطيط عضو	(توقيع) حسين الشهرستاني وزير النفط عضو
(توقيع) عبد الباسط تركي سعيد رئيس ديوان الرقابة المالية عضو	(توقيع) سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي عضو	(توقيع) فاضل محمد جواد مستشار دولة رئيس الوزراء للشؤون القانونية عضو